مجلة جامعة طيبة: للآداب والعلوم الإنسانية، السنة الثانية، العدد ٤، ١٤٣٥هـ

إجراء الوصل مجرى الوقف في العربيّة

جمع ودراسة

د. علي بن عبد الله القرني

الأستاذ المشارك بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة طيبة بالمدينة المنورة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصّلاة والسَّلام على سيِّدِ المرسلين، والمبعوث رحمة للعالمين، سيِّدنا ونبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلّم أمّا بعد:

فيعدُّ الوقف من المواضع التي يكثر فيها التَّغيير، في حين تجري الأمور في الوصل على ما حقُّها أن تكون عليه. وقد وجدتُ عددًا من المواضع أُجْرِي الوصل فيها مجرى الوقف وأخذ بعض أحكامه. وجاءت هذه الدِّراسة لرصد هذه المواضع ودراستها.

واقتضت طبيعةُ الموضوع أنْ يقع في ثلاثة مباحث تسبقها مقدِّمة وتمهيد، وتتلوها خاتمة وجاء البحث على النَّحو الآتي:

التَّمهيد: مفهوم الوقف والوصل.

المبحث الأوَّل: إجراء الوصل مجرى الوقف بالزِّيادة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: إجراء الوصل مجرى الوقف بالتَّضعيف.

المطلب الثَّاني: إجراء الوصل مجرى الوقف بزيادة هاء السَّكت.

المطلب الثَّالث: إجراء الوصل مجرى الوقف بزيادة الألف.

المبحث الثَّاني: إجراء الوصل مجرى الوقف بالإبدال، وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: إجراء الوصل مجرى الوقف بإبدال التَّاء هاء.

المطلب الثَّاني: إجراء الوصل مجرى الوقف بإبدال حرف علَّة بحرف علَّة آخر.

المبحث الثَّالث: التَّسكين في الوصل إجراء له مجرى الوقف.

الخاتمة: وعرضت فيها أهم النَّتائج التي توصل إليها البحث.

أمّا عن المنهج الذي سرت عليه، فوصفيٌّ يميل إلى التّحليل؛ حَيْثُ قمت باستقراء المسائل في كتب اللُّغة، والقراءات، والتَّفسير، ووَصْفِها، كما ذكرها العلماء، وقمت بتحليل ذلك ومناقشته، كما حاولت ربط ذلك بالقراءات

القرآنيّة، واللَّهَجات العَرَبِيَّة.

والله أسأل التَّوفيق والسَّداد إنَّه وليُّ ذلك والقادر عليه.

التَّمهيد: مفهوم الوقف والوصل

يعرّف الوقف بأنَّه: «قطع النُّطق عند إخراج آخر اللَّفظة، وهو اختياري، وهو غير الوقف الذي يكون استبثاتا، وإنكارا، وتذكارا، وترنّما» [١].

ويعرِّفه ابنُ الجزريِّ بأنَّه: «قطع الصَّوت على الكلمة زمنا، يتنفس فيه عادة بنيَّة استئناف القراءة، إمَّا بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله... لا بنيَّة الإعراض» [٢].

ويُطْلَق عليه القطع والسَّكت[٣]. ويذكر ابنُ الجزريِّ أنَّ المتأخرين من علماء القراءات يفرقون بينهما وبين الوقف؛ فالقطع «عبارة عن قطع القراءة رأسا، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة، والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة»[٤].

أمَّا السَّكت فهو: «قطع الصَّوت زمنا هو دون زمن الوقف عادةً من غير تنفُّس»[٥].

ويراد بإجراء الوصل مجرى الوقف إعطاء الكلمة في الوصل مالها في الوقف من تغيُّر قد يعتورها[٦].

وتكثر التَّغَيُّرات في الكلمة حال الوقف، يقول ابنُ الجزريِّ: «اعلم أنَّ للوقف في كلام العرب أوجهًا متعدِّدة، والمستعمل منها عند أئمةِ القراءةِ تسعة، وهو: السّكون، والرّوم، والإشمام، والإبدال، والنَّقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق"[٧].

وذكر أبو حيَّان أنَّ ذلك يكون «في الحركة: بحذف؛ وهو السّكون، أو بروم، أو

---

(١) ارتشاف الضَّرب ٢/ ٧٩٨.

(٢) النَّشر ١/ ٢٤٠.

(٣) السابق ١/ ٢٣٩.

(٤) نفسه.

(٥) السَّابق ١/ ٢٤٠.

(٦) لهجة أزد السَّراة في عصر الاحتجاج اللُّغويّ ١٢٠.

(٧) النَّشر ٢/ ١٢٠.

إشمام، وإمّا في الكلمة: بزيادة عليها إما بتضعيف، وإمّا بهاء السَّكت، أو بنقص بحذف حرف العِلَّة، أو بقلب آخر الكلمة إلى حرف العلَّة، أو بإبدال حرف صحيح منه» [١].

يقول ابنُ جنِّي: «والوقف من مواضع التَّغيير ألا ترى أنَّ من قال من العرب في الوقف هذا بكُر، ومررت ببكِر، فنقل الضَّمَّة والكسرة إلى الكاف في الوقف. فإذا وصل أجرى الأمر على حقيقته؛ فقال: هذا بكْرٌ، ومررت ببكْرٍ، وكذلك من قال في الوقف: هذا خالدُّ، وهو يجعلُّ، فإذا وصل خفَّف الدَّال واللام؛ فقال: هذا خالدٌ، وهو يجعلُ» [٢]. ومن ثمَّ فالوقفُ ممَّا تُغَيَّر فيه الأشياء عن أصولها، في حين كان الوصل في غالب الأمر ومُطَّرد اللُّغة ممَّا تجري فيه الأشياء على أصولها[٣]. يقول ابنُ جنِّي: «الوصل هو الذي عليه عقد الكلام، واستمراره، وفيه تصحُّ وجوهه ومقاييسه"[٤]، وذكر أنَّ "عليه معقد القول، وإليه مفزع القياس والصَّواب»[٥].

وعلَّل ابنُ جنِّي لجريان الأشياء في الوصل على حقائقها دون الوقف بأنَّ حال الوصل أعلى رتبةً من حال الوقف؛ وذلك أنَّ الكلام إنَّما وُضِع للفائدة، وهي لا تُجْنى من الكلمة وحدها، وإنَّما تُجْنى من الجمل، ومدارج القول؛ فلذلك كانت حال الوصل عندهم أشرف، وأعدل من حال الوقف [٦].

وإذا كانت حال الوصل هي الأصل، وما عليه القياس، فإنَّ العلماء قد رصدوا عددا من المواضع التي أجري الوصل فيها مجرى الوقف، وهو الغاية من هذه الدِّراسة.

---

(١) ارتشاف الضَّرَب ٢/ ٧٩٨.

(٢) سرُّ صناعة الإعراب ١/ ١٥٩.

(٣) السَّابق ١/ ١٦٢.

(٤) المحتسب ١/ ٣٧.

(٥) السَّابق ١/ ٣٨.

(٦) الخصائص ٢/ ٣٣١.

المبحث الأوَّل: إجراء الوصل مجرى الوقف بالزِّيادة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: إجراء الوصل مجرى الوقف بالتَّضعيف.

المطلب الثَّاني: إجراء الوصل مجرى الوقف بزيادة هاء السَّكت.

المطلب الثَّالث: إجراء الوصل مجرى الوقف بزيادة الألف.

المطلب الأوَّل: إجراء الوصل مجرى الوقف بالتَّضعيف

الوقف بتضعيف الحرف الأخير من التَّغيُّرات التي تلحق البنية حال الوقف.

واشترط العلماء للوقف بالتَّضعيف شروطا هي:

١. ألا يكون الحرف الموقوف عليه همزة؛ لأَنَّ تضعيف الهمزة لا يجوز. ولم يرد عن العرب إلا إذا كانت عينا نحو: سأَّل. ومن ثَمَّ فلا يوقف بالتَّضعيف على نحو: بناء، وإخاء.

٢. ألا يكون الحرف الموقوف عليه حرف لين؛ نحو: سَرُو، وبِقِي.

٣. ألا يكون الحرف الذي قبل الحرف الموقوف عليه ساكنا؛ نحو: بكْر.

٤. ألا يكون الحرف الموقوف عليه منصوبا منونا؛ لأَنَّه يوقف عليه في أشهر اللُّغات بإبدال ألف من تنوينه، والألف لا تضعَّف[(١)].

والوقف بالتَّضعيف على نوعين؛ أحدهما: التَّضعيف في المتحرِّك الصَّحيح غير الهمزة المتحرِّك ما قبله؛ نحو: جعفرّ. والآخر: التَّضعيف مع زيادة حرف الإطلاق[(٢)].

قد أجري الوصل مجرى الوقف في ذلك؛ يقول سيبويه: "من العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها، ولا يثقّلها في الوصل، فإذا كان في الشِّعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف؛ نحو: (سبسبَّا، وكلكلا) لأنَّهم قد يثقلونه في الوقف، فأثبتوه في الوصل، كما أثبتوا الحذف في قوله ======= **لنفسه مقنعا**[(٣)].

---

(١) شرح الكافية الشَّافية ٤/ ١٩٨٩، شرح المفصل ٩/ ٧٠، شرح الشافية ٢/ ٣١٥، المساعد ٤/ ٣١٤-٣١٥، همع الهوامع ٣/ ٣٩٢.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣١٤.

(٣) هذا ما ورد في الكتاب وتمام البيت: فإن يك غثًّا أو سمينا فإنَّني سأجعل عينيه لِنَفْسِه مقنعا .

ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١١٧.

وإنَّما حذفه في الوقف.

قال رؤبة: **ضَخْمٌ يحبُّ الخلق الأضخمَّا**

ويروى: بكسر الهمزة وفتحها"[١].

وذكر ابن جنّي أنَّ الشُّذوذ في (الأضخمَّا) بفتح الهمزة وتشديد الميم؛ لأنَّ هذا التَّشديد طارئ للوقف؛ إذ ليس في أوزان العَرَبِيَّة (أفْعَلَّ) في الأسماء والصِّفات. أمَّا (إضخَمَّا) بكسر الهمزة، و (الضِّخمَّا) فلا حجَّة فيه؛ لورود هذين الوزنين كثيرا في العَرَبِيَّة؛ نحو: إردبَّ، وهِجَفَّ. فتشديد آخرهما ليس للوقف، إنَّما هو من أصل البناء[٢].

ويفهم من نصِّ سيبويه أنَّ ذلك مقصورٌ على لغة الشِّعر. ويذهب الرَّضي إلى أنَّه «ليس في كلام سيبويه ما يدلُّ على كون مثله شاذا أو ضرورة».[٣] واعترض البغداديُّ على ما ذهب إليه الرَّضيُّ مقرِّرا أنَّ سيبويه يرى أنَّها من باب الضَّرورة، مستدلا على ذلك بقول سيبويه: «ومن ثمت قالت العرب في الشِّعر سبسبًّا تريد سبسبا» [٤] حيث يفهم من ذلك أنَّها من باب الضَّرورة[٥].

وذهب أبو عليٍّ الفارسيِّ إلى أنَّ القياس في الوصل ألا يلحقه التَّضعيف غير أنَّهم أثبتوا فيه ما حكمه أنْ يثبت في الوقف؛ إجراءً للوصل مجرى الوقف، وذلك مقصورٌ عنده على ضرورة الشّعر، وليس ذلك ممَّا ينبغي أن يؤخذ به في التَّنْزيل؛ لأنَّهم إنَّما يفعلون ذلك لتصحيح وزن، أو إقامة قافية، وذلك لا يكون في التَّنزيل [٦].

---

(١) الكتاب ١/ ٢٩ .

(٢) سرُّ صناعة الإعراب ١/ ١٦٢.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٢٠.

(٤) الكتاب ٤/ ١٦٩.

(٥) شرح شواهد الشَّافية ٢٤٧.

(٦) الحجة ٢/ ٣٦٠.

وذكر للشَّواهد السَّابقة وجها في القياس؛ وهو أنَّ الحرف الذي للإطلاق لمَّا لم يلزم؛ لأنَّ في النَّاس من يجري القوافي في الإنشاد مُجرى الكلام...فلا يطلق فإذا كان ذلك وجها في الإنشاد علمت أنَّ الحرف الذي للإطلاق غير لازم، فإذا لم يلزم، لم يعتدَّ به، وإذا لم يعتدَّ به كان الحرف المشدَّد كأنَّه موقوفٌ عليه في الحكم [١].

وذهب الزَّمخشريُّ إلى أنَّه غير مختصٍّ بضرورة الشِّعر [٢].

وهو ما يميل إليه الباحث؛ وذلك لورود التضعيف مع الوصل في القرآن.

ومن الشَّواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ ﴾[٣] حيث قرأ ابنُ أبي إسحاق (البُدُنَّ) بضمِّ الباء والدَّال وتشديد النُّون[٤]، يقول أبو حيَّان: «احتمل أن يكون التَّشديد من التَّضعيف الجائز في الوقف، وأجرى الوصل مجرى الوقف» [٥]. ومن ذلك قوله تعالى:﴿ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ﴾[٦] حيث قرأ أبو جعفر (جزَّا)[٧] يقول ابن عطيَّة: «هي لغة في الوقف، فأجرى أبو جعفر الوصل مجراه»[٨]. وقوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾[٩]، حيث قرأ الزّهريُّ بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الفاء مع تشديد

---

(١) الحجة ٢/ ٣٦١-٣٦٢.

(٢) المفصل ٤٨٠، شرح المفصَّل ٩/ ٨٢.

(٣) الحج: ٣٦.

(٤) البحر المحيط ٧/ ٥٠٩.

(٥) البحر المحيط ٧/ ٥٠٩.

(٦) البقرة: ٢٦٠.

(٧) النشر ١/ ٤٠٦، الدر المصون ٧/ ١٦١،المحرَّر الوجيز ٢/ ٣٠٨.

(٨) المحرَّر الوجيز ٢/ ٣٠٨.

(٩) النحل: ٥.

الفاء[١]. وقوله تعالى: ﴿ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ﴾[٢]،حيث قرأ الزَّهريُّ (المَرَّ)[٣]. يقول ابنُ جنّي معلِّقا على القراءة: «وأمَّا قراءة الزَّهري (المَرَّ) بتشديد الرَّاء فقياسه أن يكون أراد تخفيف المرء على قراءة الحسن وقتادة إلا أنَّه نوى الوقف بعد التَّخفيف، فصار (المر) ثمَّ ثقَّل للوقف على قول من قال: هذا خالدّ، وهو يجعلّ، ومررت بفرجّ، ثمَّ أجرى الوصل مجرى الوقف، فأقرّ التَّثْقيل بحاله، كما جاء عنهم قوله:

ببازلٍ وجناء أو عيْهَلِّ كأن مهواها على الكلكلّ

يريد: العيهلَ، والكلكلَ، وكبيت الكتاب:

ضخما يحب الخلق الأضخَمَّا

فيمن فتح الهمزة يريد الأضخم، فثقَّل، ثُمَّ أطلق.

وفي هذا شذوذان: أحدهما التَّثقيل في الوقف، والآخر: إجراء الوصل مُجرى الوقف؛ لأنَّه من باب ضرورة الشّعر»[٤].

ويلحظ من قول ابن جنّي السَّابق أنَّ الوقف بالتَّضعيف شاذ، وإجراؤه في الوصل أيضا شاذ.

ولعلَّ السَّبب في ذلك هو أنَّ الوقف موضع تخفيف والتَّضعيف ثقيل. وفي استصحاب هذا الثِّقل في حال الوصل زيادة في الثِّقل[٥]. ووصف أبو حيَّان هذا الإجراء للوصل مجرى الوقف بالكثرة في لغة العرب، ورغم ذلك فهو شاذ[٦]. كما

---

(١) اللباب ١٢/ ١٢.

(٢) البقرة: ١٠٢.

(٣) المحتسب ١/ ١٠١.

(٤) المحتسب ١/ ١٠١ـ١٠٢.

(٥) شرح الشَّافية ٢/ ٣٢٠.

(٦) البحر المحيط ٥/ ٣٠٣.

وصفه بالشُّذوذ – أيضا – السَّمين الحلبيُّ[١]. ولعلَّ المقصود بالشّذوذ – هنا – هو الشّذوذ في القياس، في حين هي كثيرة من حيث الاستعمال.

وعلَّق د. عبد الصَّبور شاهين على نصِّ ابن جنِّي السَّابق بقوله: «على الرَّغم من أنَّ ابن جنِّي قرن بين صورتي التَّضعيف، فإنَّا لا نكاد نرى أيَّ شبه لهجي بينهما؛ ذلك أنَّ التَّضعيف في حال الوقف مشروط بتحرُّك ما قبل الآخر، أمَّا في حال (المرّ) فإنَّ الرَّاء ساكنة، وعلى ذلك لا لزوم لأن يقاس التَّضعيف في هذه على التَّضعيف في تلك، أو أن يعتد مرحلة تمَّتْ في حال الوقف، ثمَّ أجري الوصل مجرى الوقف. كذلك فإنَّ التَّغير الذي طرأ على آخر (المرّ) لا يوجد نظيره في (خالدّ) الأمر الذي يدعونا لأن ننسب كلا منهما إلى لهجة مخالفة» [٢].

وقد ورد التَّشديد في ميم (فمّ) وبيَّن ابن جنّي أنَّ أصل ذلك أنَّهم ثقَّلوا الميم في الوقف فقالوا: هذا فمٌّ؛ كما يقولون: خالدٌّ، ويجعلُّ، ثمَّ أجروا الوصل مجرى الوقف، فقالوا: هذا فمٌّ، ورأيت فمَّا، كما أجروا الوصل مجرى الوقف فيما حكاه سيبويه عنهم من قولهم: ثلاثه أربعه[٣].

والوقف بالتَّضعيف يؤدّي إلى الإتيان بالحركة في موضع التَّخفيف. لذلك تتَّسم هذه الحالة بالقلَّة مقارنة بالرَّوم، أو الإشمام[٤].

وذهب د. إبراهيم أنيس إلى أنَّ الغاية من الوقف بالتَّضعيف إنَّما هي لبيان حركة الحرف الموقوف عليه، وحرصا على وضوح الصَّوت في موضع الوقف، وهذا يتناسب مع طبيعة القبائل البدويَّة التي تحرص على وضوح الصَّوت وجلائه[٥]. و قد

---

(١) الدّرُّ المصون ٢/ ٤١.

(٢) القراءات القرآنيَّة في ضوء علم اللُّغة الحديث ١٤٩ـ١٥٠.

(٣) سرُّ صناعة الإعراب ٢/ ٩٢.

(٤) شرح الشَّافية ٢/ ٣١٥، التَّصريح ٢/ ٣٤١.

(٥) في اللَّهجات العَرَبِيَّة ١٠٧، ١٤٧-١٤٨.

حرص أصحاب هذا النَّوع من الوقف على نبر المقطع الأخير من الكلمة[١].

وعزي الوقف بالتَّضعيف إلى بني سعد[٢]. واختلف الباحثون في المقصود ببني سعد؛ حيث ذهب د. إبراهيم أنيس إلى أنَّهم سعد بن بكر[٣]، في حين ذهب د. أحمد علم الدّين الجندي إلى أنَّهم سعد تميم[٤]، وتابعه في ذلك د. محمَّد العمري[٥] ود. صالحة آل غنيم[٦].

ودَلَّلت على ذلك بما ذهب إليه سيبويه من أنَّ أصحاب الوقف بالتَّضعيف يجرون الشِّعر في الوصل على حاله في الوقف، فيضعفون، ويستشهدون لذلك برجز لرؤبة؛ وهو من بني سعد بن تميم. إلى جانب أنَّ د. إبراهيم أنيس يذهب إلى أنَّ الوقف بالنَّقل يستلزم التَّضعيف؛ لما فيه من تقوية للنَّبر، وإذا كان الوقف بالنَّقل لبني سعد، فالتَّضعيف إذن لهم[٧]. كما أنَّ د. إبراهيم يرى أنَّ ظاهرة التَّضعيف شائعة في تميم[٨].

وذهبت د. صالحة آل غنيم إلى أنَّ هذه الظَّاهرة تميميَّة الأصل، وانتقلت إلى سعد بن بكر بسبب المجاورة؛ حيث إنَّ سعد بن بكر من بادية هوازن التي تجاور ديارها نجد أرض تميم[٩].

---

(١) نفسه ١٤٧.

(٢) التصريح ٢/ ٣٤١.

(٣) في اللهجات العَرَبِيَّة ١٧٤.

(٤) اللهجات العَرَبِيَّة في التراث ٢/ ٤٨٩.

(٥) خصائص لغة تميم ١٤٨.

(٦) اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية ٣٥٥.

(٧) في اللهجات العَرَبِيَّة ١٤٩.

(٨) من أسرار اللغة ٢٢٤.

(٩) اللَّهَجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية ٣٥٥.

المطلب الثَّاني: إجراء الوصل مجرى الوقف بزيادة هاء السَّكت

تلحق هاء السَّكت آخر الكلمة في الوقف و «لا يجوز ثبات الهاء في الوصل فتحرك، بل إذا وصلت استغنيت عنها بما بعدها من الكلام»[(١)]. و يذهب ابن خالويه إلى أنَّها بمنزلة ألف الوصل.[(٢)] وسميت بهاء السَّكت؛ «لأنَّه يسكت عليها دون آخر الكلمة» [(٣)]. وقد ورد إثبات هاء السَّكت في الوصل إجراء له مجرى الوقف. وقد أطلق الأخفش على إثبات الهاء في الوصل مصطلح الوقف الخفي[(٤)].

وقد ورد "هاء السَّكت في القرآن في سبعة مواضع ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾[(٥)] و ﴿سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ [(٦)] و﴿مَالِيَهۡۜ﴾[(٧)] و ﴿حِسَابِيَهۡ﴾[(٨)] و ﴿مَا هِيَهۡ﴾[(٩)] و﴿كِتَٰبِيَهۡ﴾[(١٠)] و ﴿ٱقۡتَدِهۡ﴾[(١١)]"[(١٢)].

يقول ابن خالويه: «القُرَّاءُ كلُّهم يقفون عليها بالهاء إن وقفوا اتِّباعا للمصحف، فإذا أدرجوا اختلفوا؛ فكان حمزة يسقطها درجا، والكسائي يسقط بعضها، ويثبت

(١) شرح المفصَّل ٩/ ٤٦.

(٢) الحجَّة لابن خالويه ١٠٠.

(٣) شرح التَّصريح على التَّوضيح ٢/ ٣٤٤.

(٤) معاني القرآن ١/ ٣٨١.

(٥) البقرة: ٢٥٩.

(٦) الحاقة: ٢٩.

(٧) الحاقة: ٢٨.

(٨) الحاقة: ٢٠.

(٩) القارعة: ١٠.

(١٠) الحاقة: ١٩.

(١١) الأنعام: ٩٠.

(١٢) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ١٦٤.

بعضها، وسائرهم يثبتها وصلا ووقفا»[١]. وفي قوله تعالى: ﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ قُل ﴾[٢] قرأ ابن كثير، وأهل مكة، ونافع، وأهل المدينة، وأبو عمرو، وعاصم بإثبات الهاء في الوصل ساكنة. وقرأ حمزة، والكسائي بغير هاء في الوصل[٣]. يقول أبو عليٍّ الفارسيّ: «لا ينبغي أن يوصل والهاء ثابتة؛ لأنَّ هذه الهاء في السَّكت بمنزلة همزة الوصل في الابتداء في أنَّ الهاء للوقف، كما أنَّ همزة الوصل للابتداء بالسَّاكن، وكما لا تثبت الهمزة في الوصل كذلك ينبغي ألا تثبت الهاء... وقول حمزة، والكسائي القياس، وفي ترك قول الأكثر ضربٌ من الاستيحاش، وإن كان الصَّواب ما قرءا»[٤].

وذهب د. حسن هنداوي إلى أنَّ ما قرَّره في النَّصِّ السَّابق لا يُعَدُّ نقضا لمنهجه في ترجيح اللُّغة التي تجري على القياس على اللُّغة التي تعارضها، ولا قوَّة لها في القياس، وإنَّما يجري في هذا على الأصل الذي وضعه في التَّعارض والتَّرجيح، وهو تقديم السَّماع على القياس إذا تعارضا[٥].

ومن الشَّواهد في ذلك ما رواه ابنُ جنِّي من قول الشَّاعر:

«كالذئب وسط القُنَّة إلا تَرَهْ تظُنَّه

فقوله: (تَرَهْ) ممَّا أجري في الوصل مجراه في الوقف، أراد: (إلا تَرْ) ثمَّ بيَّن الحركة في الوقف بالهاء فقال: (ترَهْ) ثمَّ وصل ما كان وقف عليه»[٦].

وذهب ابن خالويه إلى أنَّ إثبات الهاء في الوصل إنَّما هو من باب إجراء الوصل

---

(١) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ١٦٤.

(٢) الأنعام: ٩٠.

(٣) السبعة في القراءات ٢٦٢.

(٤) الحجَّة للقُرَّاء السَّبعة ٤/ ٥٤-٥٥.

(٥) منهج الصَّرفيين ومذاهبهم في القرنين الثَّالث والرَّابع من الهجرة ٢٨٦.

(٦) الخصائص ١/ ١٢٨-١٢٩.

مجرى الوقف. كما علَّل ذلك بالاتِّباع لرسم المصحف[١]. وتابعه في ذلك أبو حيَّان[٢]، والسَّمين الحلبي[٣].

وذهب مكِّي بن أبي طالب القيسيّ إلى أنَّ من قرأ بالهاء وصلا أثبتها على نيَّة الوقف، لا على نيَّة الإدراج اتِّباعا لثباتها في الخطِّ؛ يقول في كتابه الكشف: «حُجَّة من أثبتها أنَّه وصل الكلام، ونيَّته الوقف عليها، لكنَّه لم يسترح بالوقف عليها، بل وصل ونيَّته الوقف، كما يفعل ذلك في القوافي، يوصل البيت بما بعده من الأبيات، ولا تُحذف الصِّلة التي للوقف»[٤]. ويقول أيضًا: «قرأ... بالهاء في الوصل على نيَّة الوقف، لا على نيَّة الإدراج اتِّباعا لثباتها في الخطِّ، وإنَّما تثبت في الخطِّ؛ ليُعْلَمَ أنَّ الوقف بالهاء لئلا تثبت في الوصل» [٥]. وتابعه ابن هشام[٦].

وخطَّأ أبو جعفر النَّحَّاس ذلك؛ حيث قال: «سمعتُ عليَّ بن سليمان يقول: مَنْ قال أصِل وأريد الوقف فقد أخطأ؛ لأنَّه يلزم أن لا يعرب الأسماء في الإدراج ويريد الوقف»[٧].

وذهب أبو عليّ الفارسيّ إلى أنَّ الكتابة ليست معتبرة في الوقف على هذه الهاءات، ودلَّل على ذلك بأنَّ عامَّة تاءات التَّأنيث قد أثبتت في المصحف هاءات، ولو كان الأمر كذلك لوجب أن تجعل تاءات التَّأنيث في الدَّرج هاءات؛ لكتابتهم إياها هاءات. وذهب إلى أنَّ ذلك جاء مراعاة للفاصلة القرآنيَّة، وشَبَّه ذلك بالقافية، فيجعل

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ١٦٤.

(٢) البحر المحيط ٤/ ١٨٠، ٨/ ٣١٩.

(٣) الدُّرُّ المصون ١/ ٥٦٣.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٣٠٨.

(٥) السَّابق ١/ ٤٣٩.

(٦) مغني اللبيب ٢/ ٣٤٨.

(٧) إعراب القرآن ٥/ ٢٨٢. والمقصود بعلي بن سليمان الأخفش.

في الوصل مثله في الوقف، كما يفعل ذلك في القافية. وذهب إلى أنَّ لهذه الهاءات وُجَيْهًا في القياس مستدلا على ذلك بما حكاه سيبويه في العدد(ثلاثةَ اربعه) حيث أجروا الوصل في هذا مجرى الوقف، وذلك بإلقاء حركة الهمزة على التَّاء التي للتَّأنيث وإبقائها هاء كما في الوقف. وذهب إلى أنَّ ترك القياس على هذا أولى من القياس عليه لقلَّته[١]. ولعلَّ في خصائص الهاء ما يسوّغ اختيار الهاء في هذا الباب، وذلك بما يتمتَّع به من سهولة؛ فهو صوت رخو مهموس يتَّخذ الفم عند النُّطق به، وضعا يشبه الوضع الذي يتَّخذه عند النُّطق بأصوات اللِّين[٢].

(١) الحجَّة للقرَّاء السَّبعة ٢/ ٣٧٦ـ٣٧٨.

(٢) الأصوات اللُّغَويَّة ٨٨.

المطلب الثَّالث: إجراء الوصل مجرى الوقف بزيادة الألف

يذهب البصريّون إلى أنَّ الأصل في الضَّمير (أنا) الهمزة والنُّون، وزيدت الألف؛ لبيان الحركة في حال الوقف، وهي كالهاء في (اغره) و(ارمه)، وإذا وصلت حذفتها، كما تحذف الهاء في الوصل؛ يقول سيبويه: «وقد استعملوا في شيء من هذا الألف في الوقف، كما استعملوا الهاء؛ لأنَّ الهاء أقرب المخارج إلى الألف، وهي شبيهة بها... من ذلك قولهم: أنا، فإذا وصل قال: أنَ أقول ذاك، ولا يكون في الوقف في أنا إلا الألف» [(١)]. ومن الشَّواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدًا ﴾[(٢)] قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي: (لكنَّ) في الوصل، و (لكنَّا) في الوقف. في حين قرأ ابن عامر، ونافع في رواية المسيبي (لكنَّا) في الوصل والوقف[(٣)]. يقول ابنُ زنجلة: «تحذف الألف في الوصل، وتثبتها في الوقف؛ لأنَّهم زادوا الألف للوقف، فإذا أدرجوا القراءة طرحوها؛ لزوال السَّبب الذي من أجله زادوها، ومن أثبت الألف في الوصل أجرى الوصل مجرى الوقف» [(٤)].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ﴾[(٥)] حيث قرأ نافع (أنا) بإثبات ألف بعد النُّون[(٦)]. وذهب ابنُ زنجلة إلى أنَّ ذلك خاص بالوقف دون الوصل، ولكنَّه أجرى الوصل مجرى الوقف، وأثبت الألف[(٧)].

---

(١) الكتاب ٤/ ١٦٣ـ١٦٤، و ينظر: الأصول ٢/ ٣٧٨، الحجة ٢/ ٣٥٩ ـ٣٦٠، المنصف ١/ ٩، شرح المفصل ٣/ ٩٣ ـ٩٤، شرح التسهيل ١/ ١٤١، الهمع ١/ ٢٠٦ ـ٢٠٧، الضمائر في اللغة العَرَبِيَّة ٢١ .

(٢) الكهف: ٣٨.

(٣) السَّبعة ٣٩١.

(٤) حجَّة القراءات ٤١٨.

(٥) البقرة: ٢٥٨.

(٦) السَّبعة ١٨٨.

(٧) حجَّة القراءات ١٤٢.

وذهب مكِّي القيسي إلى أنَّ نافعًا يثبت الألف في الوصل إذا أتى بعد (أنا) همزة مفتوحة، أو مضمومة. وحجَّة من أثبت الألف مع الهمزة المضمومة أنَّه لمَّا تمكن له مدُّ الألف للهمزة كره أن يحذف الألف، ويحذف مدّتها، فأثبتها في الموضع الذي يصحب الألف فيه المدَّ، وحذفها في الموضع الذي لا تصحب الألف فيه المدَّ[١].

ومن شواهدهم في ذلك قول الشَّاعر:

أنا شيخ العشيرة فاعرفوني حميدٌ قد تذريت السَّناما[٢]

ومنه قول الأعشى:

فكيف أنا وانتحالي القوافـ ـي بعد المشيب كفى ذاك

وقول أبي النَّجم:

أنا أبو النجم وشعري شعري.

فأثبت الألف وصلاً ووقفًا[٤].

يقول ابنُ جنِّي: «وقد أجرت العرب كثيراً من ألفاظها في الوصل على حدِّ ما تكون عليه في الوقف، وأكثر ما يجيء ذلك في ضرورة الشِّعر»[٥].

وذهب ابن يعيش إلى أنَّه «لا حجَّة في ذلك لقلَّته، ولأنَّ الأعَمَّ الأغلب سقوطها – يعني الألف – ومجاز البيت، والقراءة على إجراء الوصل مجرى الوقف، وهو بالضَّرورة أشبه»[٦].

---

(١) الكشف ١/ ٣٠٦.

(٢) الحجَّة ٢/ ٣٦٥ وروى فيه أنا سيف.. حميدًا. ينظر: المنصف ١/ ١٠، شرح المفصَّل ٣/ ٩٣.

(٣) الحجَّة ٢/ ٣٦٥، البحر المحيط ٢/ ٢٨٨ وفي ديوانه.

فما أنا أم ما انتحالي القوافـِ ي بعد المشيب كفى ذاك عارا . ينظر ديوانه ص ٨٤ .

(٤) شرح المفصل ٩/ ٨٣، همع الهوامع ١/ ٢٠٧.

(٥) المنصف ١/ ١٠.

(٦) شرح المفصَّل ٩/ ٨٣.

وإذا أجري الوصل مجرى الوقف في ضرورة الشِّعر؛ لتصحيح وزن، أو إقامة قافية، فإنَّ ذلك ممَّا لا ينبغي أن يؤخذ به في التَّنـزيل[١]. إلى جانب أنَّ ذلك قد جرى على لُغة من لغات العرب، وهي تميم [٢].

وضعَّف الزَّجَّاج هذه اللُّغة[٣]. وذهب إلى أنَّ إثبات الألف في "لكنا" إنَّما هو عوض من ذهاب همزة أنا، إذ قال «فأمَّا (لكنَّا) فهو الجيِّد بإثبات الألف؛ لأَنَّ الهمزة قد حذفت من (أنا) فصار إثبات الألف عوضاً من الهمزة [٤].

والحقيقة أنَّ الألف ثابتة قبل النَّقل، فلا يُتَصَوَّر أنْ تكون عوضاً عن الهمزة بعد نقل حركتها.

في حين يذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ الأصل (لكن) وتلحق بها النُّون علامة الضَّمير للجمع التي في (خرجنا) فتصبح لكنْنا، ثم وقع الإدغام لاجتماع المثلين[٥] ووصف أبو حيَّان هذا التَّوجيه بالبعد[٦]. في حين وصفه السَّمين الحلبيُّ بالغرابة [٧].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الأصل في الضَّمير هو الهمزة والنُّون والألف. ورجّح ابنُ مالك مذهب الكوفيين في أنَّ الأصل (أنا) واصفاً مذهب البصريين بالزَّعْم[٨]. وبنى هذا التَّرجيح على:

---

(١) نفسه.

(٢) نفسه .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٨٧.

(٤) السَّابق، وينظر: إعراب القرآن للنَّحَّاس ٢/ ٤٥٧، الكشاف ٢/ ٣٩٠، البحر المحيط٦/ ١٢٨ شرح المفصل ٩/ ٨٣.

(٥) الحجَّة ٥/ ٤٦، البحر المحيط ٦/ ١٢٨.

(٦) البحر المحيط ٦/ ١٢٨.

(٧) الدُّرُّ المصون ٧/ ٤٩٣.

(٨) شرح التَّسهيل ١/ ١٤٠.

أن الأصل في نون أنا الفتح في لغة من لفظ به دون ألف وجعل الفتحة دليلاً عليها، وقاس ذلك على حذف ألف (أما) الاستفتاحية، وبقاء الفتحة دليلاً عليها؛ وذلك في: أمَ والله. ولو قلنا: إنَّ الأصل في (أنا) الهمزة والنُّون لكانت النُّون ساكنة؛ لأَنَّها آخر مبني بناء لازما وقبلها حركة، وما كان هذا شأنه فحقُّه السُّكون؛ كـ (من) و(عن) و(أن) و(لن)، ولو حرّك على سبيل الشّذوذ لم يعبأ بحركته. وذهب في أنَّ ما ورد في قول من قال في: أنا فعلت: أنْ فعلت شذا كشذوذ لمْ فعلت[١]؟

وممَّا يؤيد مذهب الكوفيين ما حكاه من أنَّ (آن) لغة في أنا بقلب الألف إلى موضع العين[٢]، يقول ابنُ يعيش: «فإنْ صحَّت الرِّواية كان فيها تقوية لمذهبهم» [٣].

ذلك أنَّ القلب لا يكون إلا في الأحرف الأصول[٤]. ويعضِّد هذا المذهب ما توصَّلت إليه الدِّراسات اللُّغَويَّة الحديثة المقارنة؛ حيث ذكر إسرائيل ولفنسون أنَّ الضَّمير (أنا) في العَرَبِيَّة يقابله: (ana) في الحبشية و (ena /eno) في الآرامية و (ana) في السبئية و (ani/ anohi) في العبرية و (onaku) في البابلية الآشورية[٥].

وذهب برجشتراسر إلى أنَّ الضَّمير (أنا) مركَّب من (أن) والضَّمير المتَّصل في أوَّل المضارع[١].

وقد وجدت في اللَّهَجات الحديثة ما يؤيِّد مذهب الكوفيين، وذلك في أهل

---

(١) السَّابق ١/ ١٤١.

(٢) شرح المفصَّل ٣/ ٩٤ .

(٣) السَّابق.

(٤) الخصائص ٢/ ٦٩ – ٨٢.

(٥) تاريخ اللُّغات السَّاميَّة ٩، وينظر فقه اللُّغات السَّاميَّة ٨٥، فقه العَرَبِيَّة المقارن ١٩٦ – ١٩٧، مدرسة الكوفة ١٩٢، الضَّمائر في اللغة العَرَبِيَّة ١٩، لغة تميم ٣٥٠.

(١) التَّطوّر النَّحويّ ٧٦، وينظر: الضَّمائر في اللُّغة العَرَبِيَّة نظرة تحليليَّة على الضَّمائر العَرَبِيَّة، مجلة مجمع اللغة العَرَبِيَّة بالقاهرة ج ٢٢ ص ٥٧.

سوريا ولكن بتفخيم النُّون، ورجع د. أحمد علم الدِّين الجندي ذلك إلى أنَّه من آثار اللُّغة السُّريانيَّة في سوريا، كما وجدت هذه اللَّهجة في مراكش بالمغرب[١].

وممَّا سبق نخلص إلى أنَّ إثبات الألف هو الأصل، ولم تكن زائدة؛ لبيان الحركة[٢]. ولم يكن ثباتها من باب إجراء الوصل مجرى الوقف.

و ممَّا ورد بإثبات الألف قوله تعالى ﴿ إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ﴾[٣] قرأ نافع، وأبو عمرو، وعاصم، وأبو جعفر، وشيبة، والأعمش، وطلحة: (الظنونا) بالألف وصلا ووقفا، في حين قرأ أبو عمرو ـ أيضا ـ وحمزة (الظنونَ) بغير ألف وصلا ووقفا. وقرأ ابنُ كثير، والكسائي، وعاصم، وأبو عمرو بالألف وقفا وبحذفها في الوصل[٤].

و ذهب أبو حيَّان إلى أنَّه يجوز أَنْ يَكُونَ مِنْ إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مَجْرَى الوقف[٥]. في حين رجع ابنُ خالويه ذلك إلى رغبتهم في الالتزام بخطِّ المصحف.[٦]

---

(١) اللَّهَجات العَرَبِيَّة في التُّراث ٢/ ٥٠٧، لهجة ربيعة ٢٤٥.

(٢) لغة تميم ٣٥١، لهجة ربيعة ٢٤٥.

(٣) الأحزاب: ١٠.

(٤) السّبعة ٥١٩، النَّشر ٢/ ٢٦٠.

(٥) البحر المحيط ٢/ ٥٦١.

(٦) الحجَّة في القراءات السَّبع ٢٨٩.

المبحث الثَّاني: إجراء الوصل مجرى الوقف بالإبدال، وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: إجراء الوصل مجرى الوقف بإبدال التَّاء هاء.

المطلب الثَّاني: إجراء الوصل مجرى الوقف بإبدال حرف علَّة بحرف علَّة آخر.

المطلب الأوَّل: إجراء الوصل مجرى الوقف بإبدال التَّاء هاء

ورد إبدال التَّاء هاء في الوقف من نحو قولهم: حمزه، وطلحه، وقائمه، وجالسهْ في حمزة وطلحة وقائمة وجالسة. وعدَّ ابن جنِّي ذلك من المطَّرد عند الوقف(١).

ويشترط في هذا الإبدال عدم الاتِّصال بساكن صحيح؛ كما في بنت، وأخت؛ حيث يوقف عليها والحالة هذه بالتَّاء (٢).

وفعلوا ذلك؛ لئلا تشبه التَّاء الأصلية، نحو: بيت وأبيات، والملحقة، نحو: بنت، وأخت مع إرادة الفرق بينها، وبين التَّاء اللاحقة للفعل؛ نحو: قامت، وجلست(٣).

ورُوي عن ثعلب أنَّ الهاء هي الأصل في التَّأنيث، وإنَّما قُلِبت تاء في الوصل؛ لأنَّها لو تركت على أصلها لقيل في حال التَّنوين: رأيت شجرها؛ أي: شجرةً، فعند الوقف يقلب التَّنوين ألفا، فتصير (شجرها)، فيلتبس بضمير المؤنَّث، فقلبت في الوصل تاء، وعند الوقف تعود إلى أصلها، وهو الهاء(٤). وذهب ابن هشام إلى أنَّ هذا هو مذهب الكوفيين، ووصفه بالزَّعم(٥).

وليس الأمر كما ذهب؛ حيث إنَّ علماء الصَّرف يستدلُّون بالوصل على أصول الكلمات، وحكموا على نقيضه الوقف بتغَيُّر الأشياء فيه (٦). وعلَّل ابن جنِّي لذلك بقوله «كانت الهاء في (قائمهْ) لما كانت إنَّما تكون هاء في الوقف دون الوصل.

---

(١) المحتسب ١/ ١٢٩ـ١٣٠.

(٢) حاشية الصَّبان ٤/ ٢١٣ـ ٢١٤.

(٣) شرح المفصَّل ٩/ ٨١، شرح الشَّافية ٢/ ٢٨٨ .

(٤) شرح الشَّافية ٢/ ٢٨٩.

(٥) مغني اللَّبيب ٢/ ٣٤٨.

(٦) سرُّ صناعة الإعراب ١/ ١٥٩، ١٦٠، المنصف ١/ ١٦٠ـ١٦١.

فإنْ قلت: ولِمَ جرت الأشياء في الوصل على حقائقها دون الوقف؟

قيل: لأنَّ حال الوصل أعلى رتبةً من حال الوقف، وذلك أنَّ الكلام إنَّما وُضِع للفائدة. والفائدة لا تُجْنى من الكلمة الواحدة. وإنَّما تُجْنى من الجمل، ومدارج القول، فلذلك كانت حال الوصل عندهم أشرف، وأقوم، وأعدل من حال الوقف»[(١)].

وقد ورد إبدال التَّاء هاء في الوصل كما أبدلت في الوقف، يقول ابن جنِّي: «وذلك في التَّأنيث نحو قولك في جوزة في الوصل: جوزه في الوقف، وفي حمزة: حمزه. وقد ذكرنا قديما قول من أجرى الوصل مجرى الوقف» [(٢)].

وممَّا ورد في ذلك (الفرات)؛ حيث يقال فيها: (الفراه) وصلا ووقفا عند عُقَيْل. وعلَّل لذلك ابنُ جنَّي بأنَّك «ترى التَّاء في الفرات تشبه في اللَّفظ تاء فتاة، وحصاة، وقطاة فلمَّا وقف، وقد أشبه الآخر الآخر أبدل التَّاء هاء، ثمَّ جرى على ذلك في الوصل؛ لأنَّه لم يكن البدل من استحكام العلَّة علَّة، فيراعى حال الوقف من حال الوصل»[(٣)]. ومن الشَّواهد في ذلك قوله تعالى: ﴿ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾[(٤)] حيث قرأ الحسن البصري (ثلاثه آلاف)[(٥)]، يقول أبو حيّان: «الذي يناسب توجيه هذه القراءة الشَّاذة أنَّها من إجراء الوصل مجرى الوقف، أبدلها هاء في الوصل كما أبدلوها هاء في الوقف» [(٦)]. ووصف ابن عطيَّة إجراء الوصل مجرى الوقف – هنا – بالضَّعف لكونه في متضايفين يقتضيان الاتصال؛ حيث إنَّ المضاف والمضاف إليه يقتضيان الاتصال، والثَّاني منهما كمال الأوَّل. والهاء أمارة وقف، فيقلق الوقف في موضع

(١) الخصائص ٢/ ٣٣١.

(٢) سرُّ صناعة الإعراب ٢/ ٢١٥.

(٣) المحتسب ١/ ١٣٠.

(٤) آل عمران: ١٢٤.

(٥) المحتسب ١/ ١٦٥.

(٦) البحر المحيط ٣/ ٥٠.

هو للاتّصال. ودلَّل على ذلك بما حكاه الفَرَّاءُ من قولهم: (أكلت لحما شاة) يريدون: (لحم شاة)؛ حيث فصل بين المتضايفين بإشباع الفتحة في المضاف، وهو موضع اتِّصال[١]. وذهب أبو حيَّان إلى أنَّ إشباع الحركة ليس نحو إبدال التَّاء هاء في الوصل، وإنما هو نظير قولهم ثلاثهَ اربعهْ؛ أبدل التاء هاء، ثُمَّ نقل حركة همزة أربعة إليها، وحذف الهمزة، فأجرى الوصل مجرى الوقف في الإبدال[٢].

ومن الشَّواهد قوله تعالى: ﴿ يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ ﴾[٣] حيث قرأ أبو الزِّناد، وابن هرمز، وابن جندب: (ياحسرهْ)[٤] يقول ابن جنِّي: «أمَّا (يا حسرهْ) بالهاء ساكنة ففيه النَّظر. وذلك أنَّ قوله: (على العباد) متعلِّق بها أو صفة لها، وكلاهما لا يحسن الوقوف عليها دونه، ووجه ذلك عندي ما أذكره. وذلك أنَّ العرب إذا أخبرت عن الشَّيء غير معتمدته، ولا معنزمة عليه، أسرعت فيه، ولم تتأنَّ على اللَّفظ. المعبر عنه، وذلك كقوله: قلنا لها: قفي لنا. قالت: قافْ. معناه: وقفت، فاقتصرت من جملة الكلمة على حرف منها... »[٥]. ويقول أيضا: «من قرأ (يا حسرهْ على العباد) بالهاء ساكنة؛ إنَّما هو لتقوية المعنى في النَّفس، وذلك أنَّه في موضع وعظٍ، وتنبيه، وإيقاظ، وتحذير فطال الوقف على الهاء، كما يفعله المستعظم للأمر المتعجِّب منه الدَّال على أنَّه قد بهره وملك عليه لفظه وخاطره، ثم قال من بعد (على العباد) عاذرا نفسه في الوقوف على الموصول دون صلته لما كان فيه ودالا للسَّامع على أنَّه تجشم ذلك على حاجة الموصول إلى صلته وضعف الإعراب وتحجره على جملته؛ ليفيد السَّامع منه ذهاب الصّورة بالنَّاطق، ولا

---

(١) المحرَّر الوجيز ١/ ٥٠٣ـ ٥٠٤.

(٢) البحر المحيط٣/ ٣٣٤.

(٣) يس: ٣٠.

(٤) المحتسب ٢/ ٢٠٨.

(٥) نفسه.

يخْفُ ذلك عليك على ما به من ظاهر انتقاض صنعته؛ فإنَّ العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحَّة المعنى»[١]. يقول السَّمينُ الحلبيُّ: «بالهاء المبدلة من تاء التَّأنيث وصلا، وكأنَّهم أجروا الوصل مجرى الوقف، وله نظائر مرَّت. وقال صاحب اللَّوامح: وقفوا بالهاء مبالغة في التَّحَسُّر؛ لما في الهاء من التَّأَهُّه بمعنى التَّأوُّه، ثمَّ وصلوا على تلك الحال» [٢].

ومن الشَّواهد في ذلك قول الشَّاعر:

حاملةً دَلْوُكِ لا محْمُولهْ ملأى مِنَ الماءِ كَعَيْنِ المُوْلهْ[٣]

يقول ابنُ خالويه: «إنَّ الشَّاعر بناه على الوقف، وهي هاء التَّأنيث، ولو بناه على الإدراج لقال: محمولةً، والمُولةِ: العنكبوت» [٤].

ومن الشَّواهد قول الشَّاعر:

لمَّا رأى ألادعه ولاشِبَع مال إلى أرطاة حقفٍ فالطجع[٥]

حيث أبدل التَّاء هاء في الوصل إجراء له مجرى الوقف. وذهب الرَّضي إلى أنَّ ما ورد من ذلك في الشّعر إنَّما هو للضَّرورة، وذكر أنَّه ربما جاء في غير الشِّعر نحو ثلاثهَ اربعه[٦].

وذهب د. حسام سعيد النُّعيميّ إلى أنَّه يفهم من هذا التَّعليل أنَّه من القياس الخاطئ، أو التَّوهم؛ حيث أدَّى إلى ثبات الكلمة على الصُّورة الجديدة وصلا ووقفا[١].

---

(١) المحتسب ٢/ ٢١٠ـ ٢١١.

(٢) الدُّر المصون ٩/ ٢٦٠.

(٣) إعراب القراءات السَّبع وعللها٢/ ٥٢٣.

(٤) نفسه.

(٥) معاني القرآن للفَرَّاء ١/ ٣٨٨، شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٢٤.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٢٤.

(١) الدِّراسات اللَّهجيَّة والصَّوتيَّة عند ابن جنِّي ١٥٧.

وذهب بروكلمان فيما نقله عنه كانتيتو إلى أنَّ التَّاء قد سقطت في المرحلة الأولى، فيقال في ناقة: ناقَ، ثم تظهر بعد الحركة النِّهائيَّة هاء شبيهة بهاء السَّكت. ووَصَفَ ذلك بأنَّه تفسير تُحْتَمَلُ صحَّته [١].

وذهب د. إبراهيم أنيس إلى أنَّ هذه الظَّاهرة ليست بقلب صوت إلى آخر، بل هي حذف الصَّوت الآخر من الكلمة، وما ظنَّه القدماء (هاء) متطرِّفة هو في الواقع ليس بهاء، وإنَّما هو امتداد للنَّفَس حين الوقوف على صوت اللِّين الطَّويل، وشاعت هذه الظَّاهرة في الأسماء المؤنَّثة المفردة المنتهية بالتَّاء المربوطة؛ حيث ظنَّ النُّحاة أنَّه يوقف عليها بالهاء، وليس الأمر كذلك؛ حيث تحذف التَّاء، ويمتدُّ النَّفَس بما قبلها من صوت الفتحة، فيخيِّل للسَّامع أنَّه صوت الهاء.

وذهب إلى أنَّ هذه التَّاء قد مرَّت في اللُّغات السَّاميَّة بمراحل مختلفة كان آخرها حذفها مطلقا وصلا ووقفا، وهو أمر شائع في معظم اللُّغات السَّاميَّة، وفي اللَّهجات العَرَبِيَّة الحديثة أيضا، فنحن حين نسمع كلمة (الشَّجرة) في لهجات الكلام الآن يخيَّل إلينا أنَّ التَّاء قد قلبت (هاء) والحقيقة أنَّها حذفت من النُّطق، وامتدَّ النَّفَس مع صوت اللِّين قبلها، فسمع كالهاء[٢].

ولست معه فيما ذهب إليه؛ لأنَّ هذا الصَّوت لوكان امتدادا للنَّفس؛ لنشأ عنه صوت الألف لا الهاء.

وتابع د. عبد الصَّبور شاهين د. إبراهيم أنيس معلِّلا ذلك بأنَّ رأي القدامى ليس له ما يسنده من النَّاحية الصَّوتيَّة؛ حيث لا تقارب بين تاء التَّأنيث والهاء إلا في صفة الهمس، أمَّا سائر العلاقات الصَّوتيَّة فبينهما تباعد ينفي حدوث التَّبادل، وخاصَّة البعد المخرجيّ الكامل[١].

---

(١) دروس في علم أصوات العَرَبِيَّة ٥٢.

(٢) في اللَّهجات العَرَبِيَّة ١٣٦ـ١٣٧.

(١) القراءات القرآنيَّة في ضوء علم اللّغة الحديث ٣٩٦ .

وتعقَّبه د. عبد الغفَّار حامد هلال؛ حيث قال: " الملاحظة الصَّوتيَّة تثبت وجود الهاء حال الوقف على الاسم المؤنث بالتَّاء"[(١)].

وانتقد د. حسام سعيد النُّعيمي ما ذهب إليه د. إبراهيم، ومن تابعه من الباحثين من عدَّة وجوه:

أوَّلها: الحكم على إجماع العلماء بأنَّها هاء، وَوَصْفُ ما ذهبوا إليه بالوهم أمر لا يقبل.

والثَّاني: الوقف على ألف المدِّ لا يختلط بالهاء على السَّمع اليوم إلا إذا اختلست الألف، وتحولت إلى فتحة، إذ لا فرق بين قولنا: البنا من المكرما، والعصا على من عصا. فهل يتخيَّل السَّامع الهاء مع العصا وعصى حتى تزعم تخيُّلها في الأوَّلين.

الثَّالث: ورود ذلك في قراءة قرآنيَّة، ومدوَّنة بخطِّ القرآن، ومعلوم أنَّ خطَّ القرآن توقيف.

الرَّابع: أنَّنا نحذف التَّاء في لهجاتنا المحلِّيَّة في حال الوقف، ونجعلها فتحة مشمَّة شيئاً من الهاء؛ فنقول: المدرس في المدرسة.

الخامس: أنَّ هذه الهاء تتَّضح في إنشاد الشِّعر بشكل لا يحتمل القول بأنَّها فتحة، وقد أثبت ذلك د. إبراهيم أنيس؛ حيث قال: «والعبرة ـ هنا ـ بنطق التَّاء إذ لا تُعدُّ تاء التَّأنيث في موسيقى الشِّعر تاء إلا إذا نطق بها كما تنطق التَّاء. أمَّا تلك التي ينطق بها هاء في حالة الوقف، فينظر إليها في روي الهاء» [(٢)].

وذهب كانتينو إلى أنَّ هذه الظَّاهرة مازالت في اللَّهَجَات المحلِّيَّة؛ حيث تبدل تاء التَّأنيث هاء، ولم يقتصر ذلك على الوقف بل تعدَّاه إلى الوصل، وأصبحت هذه الهاء في الوقت الحاضر علامة للتَّأنيث العادية في جميع هذه الألسن[(١)].

---

(١) عبقريّ اللُّغويين ٢/ ٧٣٤.

(٢) الدِّراسات اللَّهَجيَّة والصَّوتيَّة عند ابن جنِّي ١٥٧-١٥٨

(١) دروس في علم أصوات العَرَبِيَّة ٥٧.

المطلب الثَّاني: إجراء الوصل مجرى الوقف بإبدال حرف علَّة بحرف علَّة آخر

أبدل حرف العلة بحرف علَّة آخر في حال الوقف؛ ومن ذلك ما ذكره سيبويه؛ حيث قال: «وذلك قول بعض العرب في (أَفْعَى) هذه (أَفْعَى)، وفي (حُبْلَى) (هذه حُبْلَى) وفي (مُثَنَّى) (هذا مُثَنَّى) فإذا وصلت صيرتها ألفا وكذلك كل ألف في آخر الاسم.

حدَّثنا الخليل، وأبو الخطاب، أنَّها لغةٌ لفزارة، وناسٍ من قيس وهي قليلة. فأمَّا الأكثر الأعرف فأن تدع الألف في الوقف على حالها ولا تبدلها ياءً. وإذا وصلت استوت اللُّغتان؛ لأنه إذا كان بعدها كلام كان أبين لها منها إذا سكنت عندها، فإذا استعملت الصَّوت كان أبين. وأمَّا طيئٌ فزعموا أنَّهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف؛ لأنَّها خفيَّة لا تحرَّك، قريبة من الهمزة. حدثنا بذلك أبو الخطاب وغيره من العرب. وزعموا أن بعض طيءٍ يقول: (أفعو)؛ لأنَّها أبين من الياء. ولم يجيئوا بغيرها؛ لأنَّها تشبه الألف في سعة المخرج والمدِّ، ولأنَّ الألف تبدل مكانها، كما تبدل مكان الياء، وتبدلان مكان الألف أيضا، وهُنَّ أخوات» [(١)].

ويلحظ من النَّصِّ السابق أنَّه يوقف على الاسم المقصور بالألف وهو أشهرها ويجوز إبدالها بالياء أو الواو عند طيء ؛ يقول الرضي: «بعض طيء يقلبونها واوا؛ لأنَّ الواو أبين من الياء والقصد البيان.. والياء أكثر من الواو في لغة طيء في مثله؛ لأنَّه ينبغي أن يراعي الخفة اللائقة بالوقف مع مراعاة البيان، والذين يقلبونها واوا يدعون الواو في الوصل بحالها في الوقف»[(٢)].

---

(١) الكتاب ٤/ ١٨١ـ١٨٢.

(٢) شرح الشَّافية ٢/ ٢٨٦.

ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْۖ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَٰبَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾[(١)]، حيث قرأ الحسن البصري (يوم يُدْعَوْ كلّ أناس) بضم الياء وفتح العين[(٢)]. يقول الفراء: «سألني هُشَيم فقال: هل يجوز (يوم يُدْعَو كل أناس) رووه عن الحسن فأخبرته أنِّي لا أعرفه فقال: قد سألت أهل العربيَّة عن ذلك فلم يعرفوه» [(٣)].

ويذهب ابن جنِّي إلى أنَّ «هذا على لغة من أبدل الألف في الوصل واوا، نحو أفْعَو، وحُبْلَوْ.

ذكر ذلك سيبويه، وأكثر هذا القلب إنَّما هو في الوقف؛ لأنَّ الوقف من مواضع التَّغيير، وهو أيضا في الوصل محكيٌّ عن حاله في الوقف. ومنهم من يبدلها ياء، وبهذه اللُّغة يُحتج ليونس في البيت الذي أنشده صاحب الكتاب شاهدا عليه بأنَّ ياءَ لبَّيك ياء التَّثنية ردّا على يونس في أَنَّها ألف بمنزلة ألف عَلَى ولَدَى، والبيت قوله:

دَعَوتُ لِمَا نَابني مِسْوَراً فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

قال سيبويه: (فَلَبَّيْ) بالياء دلالة على أَنَّها ياء التَّثنية، قال: ولو كانت كألف على ولَدَى لقال: فلبّى يَدَى مِسور، كقولك: على يَدَى مسور؛ فليونس أن يقول: جاء هذا على قولهم في الوصل: هذه أفعَىْ. وقد ذكرنا هذا في غير هذا الموضع من كتبنا؛ فكذلك يكون (يُدْعَوْ) مرادا به يُدْعَى على أفْعَوْ» [(٤)].

وذهب الزَّمخشريُّ، وأبو حيَّان إلى تخريج هذه القراءة من عدَّة أوجه:

أحدها: أنْ تكون الواو ضميرا نائبا عن الفاعل، و(كلٌّ) بدلا من واو الضَّمير.

---

(١) الإسراء: ٧١.

(٢) المحتسب ٢/ ٢٢ـ٢٣.

(٣) معاني القرآن ٢/ ١٢٧.

(٤) المحتسب ٢/ ٢٢ـ ٢٣، وينظر الكتاب ١/ ٣٥٢.

والثَّاني: أن تكون (كل) مبتدأ مؤخرا، والجملة قبله خبرا مقدَّما. والفعل مرفوع بثبوت النُّون المحذوفة تخفيفا.

والثَّالث: أن تكون الواو علامة الجمع؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ﴾[١].

والرَّابع: أنَّ الألف قلبت واوا على لغة من يقول (أفعو) في الوقف على (أفعى) وأجرى الوصل مجرى الوقف[٢].

وإذا ثبت أنَّ لهذه القراءة أوجهًا في العربيَّة، فلا يُلتفت إلى ما ذهب إليه الفَرَّاءُ من أنَّها غير معروفة.

وذهب د. أحمد علم الدِّين الجندي إلى إنكار أنْ تكون هذه اللُّغة في الوقف والوصل على السَّواء، وإنَّما هي مقصورة على الوقف معلِّلا ذلك بأمرين:

أحدهما: أنَّ الوقف من مواضع التَّغيير.

والآخر: أنَّ العلَّة في الإبدال هي خفاء الألف حال الوقف حتى يظنّها السَّامع معدومة ولهذا أبدلت في الوقف حرفا من جنسها أظهر منها؛ وهو: الياء، أو الواو. أمَّا في حال الوصل، فلا حاجة إلى قلبها واوا أو ياء؛ لأنَّ ما بعد الألف يُبيِّنها[٣].

ولا أرى وجاهة ما ذهب إليه؛ حيث عُزيت هذه الظَّاهرة لقبيلة طيئ، وهي قبيلة عريقة؛ يقول ابنُ الأثير: «إنَّ طيئا لا تأخذ من لغة، ويؤخذ من لغاتها»[٤].

ويقول د. عبد الفتَّاح محمَّد: «الحقُّ أنَّ مسألة وضوح الحروف، أو خفائها ربَّما صحَّ أن تُفَسَّر بها حالة الوقف، ولكن لايصحُّ أن يُفسَّر بها ما عزي إلى طيىء من أنَّها تبدل الألف ياء أو واوا في الوصل»[٥].

---

(١) الأنبياء: ٣.

(٢) الكشاف ٢/ ٣٦٩، والبحر المحيط ٦/ ٦٢ـ ٦٣.

(٣) اللَّهجات العربيَّة في التُّراث ٢/ ٤٩٨.

(٤) النِّهاية في غريب الحديث ٤/ ١٠ـ ١١.

(٥) لغة طيئ وأثرها في العربيَّة دراسة تاريخيَّة وصفيَّة تفسيريَّة ٢٩٧ـ ٢٩٨.

وذهب د. رمضان عبد التَّوَّاب إلى أنَّ الأسماء المقصورة مرَّت بمراحل مختلفة.

المرحلة الأولى: هي الياء أو الواو المتحركتان وهما أصل الألف من نحو: فتَيٌ، وعصَوٌ.

المرحلة الثَّانية: سقوط الحركات من الأسماء المقصورة فغدت كما في فَتَيْ، وعَصَوْ.

المرحلة الثَّالثة: إبدال الواو أو الياء ألفا في هذه الأسماء، فيقال: فتَى، وعصَا[١].

ولعلَّ ما ورد في طيئ كان من آثار تلك المراحل.

وذهب د. أحمد علم الدِّين الجندي إلى أنَّ هذا الاختلاف في الحروف عند طيئ راجع لاختلاف بطون هذه القبيلة وتعدُّدها. ولعلَّ ما حدث إنَّما كان في أزمان متتالية لا في زمن واحد. كما ذهب إلى أنَّه ربَّما كان ذلك متعلِّقًا بالحالات الإعرابيَّة كأن تكون الواو للرَّفع، والياء للنَّصب والجرِّ[٢].

وذهب د. صبحي عبد الحميد إلى أنَّه يجوز أن يكون قلب الألف المتطرفة واوا ناشئا عن تفخيم الألف[٣].

ويميل الباحث إلى أنَّ هذا الإبدال في حال الوقف، وللعلاقة الصَّوتيَّة بين هذه الأحرف جعلتها قبيلة طيئ ومن وافقها في الوصل إجراء لها مجرى الوقف.

---

(١) بحوث ومقالات في اللُّغة ٢٤٥ـ٢٤٦.

(٢) اللَّهَجات العَربيَّة في التُّراث ٢/ ٤٩٦ـ٤٩٧.

(٣) اللَّهَجات العربيَّة في معاني القرآن للفَرَّاء ٣٢٦.

المبحث الثَّالث: التَّسكين في الوصل إجراءً له مجرى الوقف

يُعَدُّ الوقف بالسُّكون أحد أنواع الوقف وقد ورد هذا في حال الوصل ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ﴾[(١)] حيث قرأ أبو عبد الرَّحمن السّلمي (ألم ترْ إلى الملأ) ساكنة الرَّاء[(٢)].

وقوله ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ﴾[(٣)] حيث قرأ السُّلَميُّ (ألم ترْ أن الله) ساكنة الرَّاء[(٤)]، وقوله تعالى:﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ﴾[(٥)] حيث قرأ السلمي (ألم ترْ كيف)[(٦)].

ووصف ابن جنِّي هذه القراءة بالضَّعف معلِّلا ذلك بـ (أنَّه إذا حذف الألف للجزم، فقد وجب إبقاؤه للحركة قبلها دليلا عليها، وكالعوض منها لاسيما وهي خفيفة، إلا أنَّه شبَّه الفتحة بالكسرة المحذوفة في نحو هذا استخفافا. وأنشد أبو زيد:

قالت سليمى اشترْ لنا دقيقا

وأنشدنا أيضا:.....

فاكترْ لنا كرىً صدق فالنّجا واحذر فلا تكثرْ كربًّا أعوجا

..... فأسكن الرَّاء من (اشتر) و(أكتر) استخفافا، أو إجراء للوصل على حدِّ الوقف. وروينا عن أبي بكر محمَّد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قول الشَّاعر:

ومن يتقْ فإنَّ الله معه ورزق الله مؤتاب وغادي

---

(١) البقرة: ٢٤٦.

(٢) المحتسب ١/ ١٢٨.

(٣) إبراهيم: ١٩.

(٤) المحتسب ١/ ٣٦٠.

(٥) الفيل: ١.

(٦) المحتسب ٢/ ٣٧٣.

فأسكن قاف (يتقْ) لما ذكرنا، وكذلك شبَّه السُّلميُّ (ألم ترْ) بذلك إذا كانت الكسرة أثقل، أو لأنَّه أجري الوصل مجرى الوقف» [١].

وذكر أنَّ هذا السّكون إنَّما بابه الشّعر لا القرآن؛ لما فيه من استهلاك الحرف والحركة قبله يعني الألف والفتحة من ترا.[٢] ومن الإسكان ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَلَن يَكۡفِيَكُمۡ أَن يُمِدَّكُمۡ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾[٣] حيث قرأ الأعرج عن أبي الزِّناد (بثلاثةْ) بتاء ساكنة في الوصل[٤]، يقول أبو حيَّان: «وهي من إجراء الوصل مجرى الوقف من حيث السّكون» [٥].

ومن ذلك – أيضا – الإسكان في اسم الإشارة (هذهْ) في حال الوصل، يقول ابن جنِّي: «منهم من يدعها على سكونها في الوصل، كما يسكِّنها عند الوقف عليها، كما أنَّ منهم من يسكِّن الهاء المضمرة إذا وصلها، فيقول: مررتُ بهْ أمس».[٦] ويُلْحَظُ من النَّصِّ السَّابق أنه شبَّه إسكان الهاء من اسم الإشارة بإسكان هاء ضمير الغائب عند الوصل إذا تحرَّك ما قبله[٧]. وعدَّته في القرآن اثنا عشر حرفا في عشرين موضعا[٨]، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ﴾[٩]؛ إذ قرأ ابن عباس بإسكان

(١) السَّابق ١/ ٣٦٠_٣٦١، و ٢/ ٣٧٣.

(٢) المحتسب ٢/ ٣٧٣.

(٣) آل عمران: ١٢٤.

(٤) المحتسب ١/ ١٦٦.

(٥) البحر المحيط ٣/ ٣٣٤.

(٦) المحتسب ١/ ٢٤٤.

(٧) معاني القرآن ١/ ٢٢٣، ٣٨٨، المحتسب ١/ ٢٤٤، النَّشر ١/ ٣٠٥.

(٨) النَّشر ١/ ٣٠٥.

(٩) هود: ٤٢ .

الهـاء[١]. وقوله تعالى: ﴿ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾[٢] إذ قرأ حمزة، والأعمش بالإسكان[٣]، ومن ذلك ـ أيضا ـ قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ﴾[٤] إذ قرأ أبو عمرو، وأبو بكر، وحمزة، والأعمش بالسّكون (يؤدِّهْ)[٥].

ومن شواهد هذه الظَّاهرة شعرا قول يُعلى الأزدي[٦]:

فظلت لدى البيت العتيق أُخيله ومطواي مشتاقان لهْ أرقان

وما رواه قطرب من قول الشَّاعر[٧]:

وأشرب الماء مابي نحوه عطش إلا لأنَّ عيونهْ سَيْلُ واديها

يقول أبو إسحاق الزَّجَّاج: «وهذا الإسكان الذي رُوِيَ عن هؤلاءِ غلطٌ بيّن لا ينبغي أن يقرأ به؛ لأنَّ الهاء لا ينبغي أن تجزم، ولا تسكن في الوصل» [٨]. ورأى أنَّه كان يكسر كسرا خفيفا، وقد حكى عنه سيبويه ذلك وهو ضابط لمثل هذا [٩].

وقال أبو جعفر النَّحَّاس: «فأمَّا إسكان الهاء، فلا يجوز إلا في الشِّعر عند بعض النَّحويّين»[١٠].

---

(١) مختصر في شواذ القرآن ٦٠، المحتسب ١/ ٣٢٣، البحر المحيط ٦/ ١٥٧.

(٢) الأعراف: ١١١.

(٣) معاني القرآن ١/ ٣٨٨.

(٤) آل عمران: ٧٥.

(٥) البحر المحيط ٢/ ٤٩٩ النَّشر ١/ ٣٠٧.

(٦) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٧٩، الخصائص ١/ ١٢٨، المحتسب ١/ ٢٤٤، ٣٢٣.

(٧) المحتسب ١/ ٢٤٤.

(٨) معاني القرآن و إعرابه ١/ ٤٣٩- ٤٤٠، البحر المحيط ٢/ ٤٩٩.

(٩) البحر المحيط ٢/ ٤٩٩.

(١٠) إعراب القرآن ١/ ٣٤٤.

وتعقَّب أبو حيَّان رأي الزَّجَّاج بقوله: «وما ذهب إليه أبو إسحاق من أنَّ الإسكان غلطٌ، ليس بشيءٍ؛ إذ هي قراءة في السَّبعة، وهي متواترة، وكفى أنَّها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو ابن العلاء، فإنَّه عربيٌّ صريح، وسامع لغة، وإمام في النَّحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا، وقد أَجاز ذلك الفَرَّاء، وهو إمام في اللُّغة والنَّحو» [(١)].

وذكر أبو حيَّان أنَّ الزَّجَّاج ليس إماما في اللُّغة؛ إذ أنكر على ثعلب في فصيحه مواضع، زعم أنَّ العرب لا تقولها، وردَّها المحقِّقون على الزَّجَّاج[(٢)]، في حين ذكر أبو شامة أنَّ «إسكان هاء الكناية لغـةٌ مَحْكِيَّة، سواء اتّصلت بمجزوم أم بغيره» [(٣)]. وعُزيت هذه اللُّغة إلى عُقَيْل[(٤)]، وكلاب[(٥)]، وأزد السَّراة [(٦)].

وعلَّة إسكان هاء الضَّمير أنَّه أجرى الوصل مجرى الوقف[(٧)].

وذهب د. جمعان الغامديّ إلى أنَّ «استعمال طريقة الوقف في الوصل ربَّما كان بأثر من السُّرعة في الكلام، وعدم إيضاح العلامة الإعرابيَّة، وهذا إنْ يكُن، فهو ليس بمنتشرٍ في كلِّ أزد السَّراة؛ لأنَّه يتعارض مع تحقيقهم وإيضاحهم لعلامات الإعراب الثّلاث حتى إنَّهم جعلوها واوا أو ألفا أو ياء في حالة الوقف» [(٨)].

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٤٩٩ .

(٢) البحر المحيط ٢/ ٤٩٩- ٥٠٠ .

(٣) إبراز المعاني ١٠٧.

(٤) الدُّرُّ المصون ٣/ ٢٦٣، البحر المحيط ٨/ ٤٩٨.

(٥) البحر المحيط ٢/ ٤٩٩، لهجة بني كلاب ٧٤.

(٦) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٧٩، الخصائص ١/ ١٢٨، المحتسب ١/ ٢٤٤، ٣٢٣، الأزد ومكانتهم في العربيَّة، مجلَّة الجامعة الإسلاميَّة، العدد ١١٦ ص ٣٧٧.

(٧) الخصائص ١/ ١٢٨، المحتسب ١/ ٢٤٤، الكشف ٢/ ١٥٩، إبراز المعاني ١٠٧.

(٨) لهجة أزد السَّراة في عصر الاحتجاج اللُّغوي ١٢٢.

في حين ضعَّف بعضهم ذلك بحجَّة أنَّ حقَّ هاء الضَّمير الحركة، وإنَّما التَّسكين لهاء السَّكت[١]. كما عُلّل للإسكان – هنا – بتوهُّم أنَّ الهاء لام الفعل، فألزمها ما يلزم لام الفعل من السّكون للبناء؛ لأنَّ لام الفعل إذا سكنت في الأمر، فسكونها بناء، وضعّف ذلك مكّي القيسيّ[٢].

وشبَّه الفرَّاءُ الإسكانَ في هاءِ الضَّميرِ بالإسكانِ في ميم أنتمْ وقمتمْ وذلك لغرض التَّخفيف[٣].

وذهب سيبويه إلى أنَّ تسكين هاء الغائب إذا سُبقَ بمتحرِّكٍ ضرورةٌ شعريَّة؛ حيث قال: «فإنْ كان الحرف الذي قبل الهاء متحرِّكا، فالإثبات ليس إلا، كما تثبت الألف في التَّأنيث؛ لأنَّه لم تأتِ علَّة ممَّا ذكرنا، فجرى على الأصل، إلا أَنْ يَضْطرَّ شاعر فيحذف»[٤]. والعلَّة التي عناها سيبويه، هي وقوع الهاء، وهي حرف خفيّ، بين حرفين ساكنين، فلمَّا انتفت هذه العلَّة انتفى معها حذف حركة الضَّمير، وإذا وقع شيءٌ من هذا في الشّعر فهو ضرورة[٥].

وانتقد د. موسى العبيدان ما ذهب إليه سيبويه؛ معلِّلا ذلك بأَنَّ اللُّغة لا تحكم في جميع حالاتها بمبدأ العِلِّيَّة؛ حيث تخرج كثيرا على هذا المبدأ، ولم يزعم أحدٌ أنَّ ما خرج على هذا القيد لا يعدُّ من اللُّغة[٦]. وممَّا يدفع القول بالضَّرورة في هذه المسألة ورودها في قراءات قرآنيَّة، وعزو الإسكان – هنا – لقبائل معروفة[٧]. وذكر أنَّ «احتجاجه بأنَّ

---

(١) التّبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٧٢.

(٢) الكشف ٢/ ١٥٩.

(٣) معاني القرآن ١/ ٢٢٣، ٣٨٨.

(٤) الكتاب ٤/ ١٩٠، و انظر الأصول ٣/ ٤٦١.

(٥) الكتاب ٤/ ١٩٠، لهجة بني كلاب ٧٥.

(٦) لهجة بني كلاب ٧٥.

(٧) نفسه.

الهاء حرف خفيّ بُيِّن في الوصل بالواو، فإنَّ وصفه لحرف الهاء بأنَّه حرف خفيّ وصفٌ صحيح، ولكن لا يعني وصفه بالخفاء أنَّه لا يسمع في حال التَّسكين، فالنُّطق العربيّ بالهاء ساكنة يصحبه ضغط وقوَّة، فيهتزُّ بسببها الهواء داخل الحنجرة والحلق، فيخرج صوت الهاء مسموعا بدون وصله بواو، أو تحريكه بالحركة، وهذا ما عناه الخليل عند وصفه لحرف الهاء بأنَّه صوت مهتوت[١]،... والهتُّ في اللُّغة: شبه العصر للصَّوت[٢]» [٣].

وعلَّل د. موسى العبيدان للحذف – هنا – بالرَّغبة في سرعة الأداء، وتحقيق الاقتصاد في الجهد العضليّ، وهذا ما يتناسب مع القبائل البدويَّة، كما تتّفق مع طبيعة صوت الهاء؛ لأنَّ الهواء الخارج من الرِّئة يندفع عند النُّطق بالهاء بقوَّة وتدفُّق لدرجة أنَّه لا يستمرُّ طويلا عند نطقها ساكنة؛ والسَّبب في هذا الاندفاع القويّ والقصير؛ هو سرعة انفراج الأوتار أمام الهواء الخارج من الرِّئة، فطبيعة صوت الهاء تتَّفق مع طبيعة البدويّ الذي يميل إلى السُّرعة في أثناء النُّطق [٤].

وذهب د. غالب فاضل المطلبيّ إلى عدِّ الاختلاس مرحلة سابقة لسقوط الحركة؛ أي: أنَّه مرحلة بين التَّحقيق والتَّسكين [٥]. وتابعه في ذلك د. نهاد الموسى [٦].

وذهب د. داود سلّوم إلى أنَّ هذا التَّخفيف مقصور على ضمَّة هاء الضَّمير بعد حرف الجرِّ[١].

---

(١) العين ١/ ٥٧.

(٢) لسان العرب (هتت) ٢/ ١٠٣.

(٣) لهجة بني كلاب ٧٧.

(٤) لهجة بني كلاب ٧٨.

(٥) في الأصوات اللُّغويَّة دراسة في أصوات المدِّ العربيَّة ٢٠٩.

(٦) في تاريخ العربيَّة أبحاث في الصُّورة التَّاريخيَّة للنَّحو العربيّ ١٢٩.

(١) دراسة اللَّهجات العربيَّة القديمة ٣٩.

ولا أرى صحَّة ما ذهب إليه؛ لأنَّ هذه الظَّاهرة تشمل الكسرة إلى جانب الضَّمَّة، كما أنَّها ليست مقصورة على هاء الضَّمير بعد حرف الجرِّ، والشَّواهد التي سقتها فيما سبق كافية للتّدليل على ذلك.

الخاتمة:

الحمد لله الذي وفَّق وأعان على إتمام هذا البحث وقد وصلت فيه إلى عدد من النَّتائج أهمها:

- يعدُّ الوقف من مواضع التَّغيير في حين كان الوصل في غالب الأمر، ومطَّرد اللُّغة ممَّا تجري فيه الأشياء على أصولها، وعليه القياس.
- لم يجر الوصل مجرى الوقف في جميع المواضع التي حصل فيها التَّغيير في الوقف.
- اقتصر إجراء الوصل مجرى الوقف على عددٍ من المواضع؛ وهي: التَّضعيف، والإبدال، والإسكان.
- لا يعدُّ إجراء الوصل مجرى الوقف من باب الضَّرورة الشِّعريَّة؛ لورود شواهد من القراءات القرآنيَّة، ونسبته لعدد من القبائل النَّاطقة به.
- ترجع ظاهرة إجراء الوصل مجرى الوقف لكثرة الاستعمال لهذه التَّغيرات، فجرت في الوصل مجراها في الوقف.

ثَبت المراجع

أ/ الكتب المطبوعة:

١- القرآن الكريم.

٢- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السَّبع للإمام الشّاطبي (٥٩٠هـ)، تأليف: الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي (ت ٦٦٥)، تحقيق وتقديم وضبط: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢ م.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مطبعة المدني، ط١، ١٤١٨ هـ.

٤- أسس علم اللّغة، تأليف: ماريو باي، ترجمة وتعليق: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧م.

٥- الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية،ط٤، ١٩٩٢م.

٦- الأصول في النَّحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥ م.

٧- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، تأليف: أبي عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

٨- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق: د/ زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العَرَبِيَّة، وعالم الكتب، ط٣، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٨م.

٩- إعراب القراءات السبع وعللها، تأليف: أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٠- الاقتراح في أصول النحو وجدله، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، دراسة وتحقيق: د/ محمود جفال، ط١، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩م.

١١- البحر المحيط، محمَّد بن يوسف الشَّهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (ت ٧٥٤ هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢ م.

١٢- بحوث ومقالات في اللّغة، د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

١٣- تاريخ اللُّغات السَّاميَّة، إسرائيل ولفنسون، دار القلم، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٠م.

١٤- التَّبصرة والتَّذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيمري، تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى عليّ الدِّين، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التُّراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٥- التّبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦م.

١٦- التَّطوُّر النَّحوي للُّغة العَرَبِيَّة، برجشتراسر، أخرجه وعلَّق عليه: د/ رمضان عبد التَّوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرِّفاعي، الرِّياض، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٧- جمهرة اللّغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، حققه وقدم له: د/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان،ط١، ١٩٨٧م.

١٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

١٩- الحجَّة في القراءات السَّبع، لابن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط٦، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.

٢٠- حجَّة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسسة الرِّسالة ١٤١٨هـ.

٢١- الحجَّة للقرَّاء السَّبعة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٢- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩ م.

٢٣- الخصائص، تأليف أبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: محمد علي النَّجَّار، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢٤- الدِّراسات اللّهجيّة والصوتيّة عند ابن جنّي، د. حسام سعيد النّعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠ م.

٢٥- دراسة اللّهجات العربية القديمة، د. داود سلوم، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٦- الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، السَّمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٧- دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ترجمة: صالح القرمادي، الجامعة التونسية، نشريات مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية و الاجتماعية، ١٩٦٦م.

٢٨- ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت.

٢٩- السَّبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ)، تحقيق: د/ شوقي ضيف، دار المعارف، ط٢، دون تاريخ.

٣٠- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنّي، دراسة وتحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٣١- شرح التَّسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (٦٧٢ هـ)، تحقيق: د / عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة، مصر، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠ م.

٣٢- شرح التَّصريح على التَّوضيح(التَّصريح بمضمون التوضيح)، خالد بن عبد الله الأزهري، دار الفكر، دون تاريخ.

٣٣- شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الاستراباذى، ركن الدين (ت ٧١٥ هـ)، تحقيق د. عبد المقصود محمد عبد المقصود(رسالة دكتوراة)، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤م.

٣٤- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٣٥- شرح شواهد الشافية، عبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥م.

٣٦- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبي عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د/ عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث.

٣٧- شرح المفصَّل، الشيخ موفق الدين يعيش علي بن يعيش المعروف بابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة، دون تاريخ.

٣٨- شرح الملوكي في التَّصريف، لابن يعيش، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، المكتبة العَرَبِيَّة، حلب، ط١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٣٩- الصَّاحبي، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: السَّيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٤٠- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تأليف: أبي العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت ٨٢١هـ)، الهيئة العامة للكتاب، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.

٤١- الضمائر في اللّغة العربية، د/ محمد عبدالله جبر، دار المعارف، ١٩٨٠م.

٤٢- عبقري اللُّغوين، أبو الفتح عثمان بن جنّي، د/ عبد الغفَّار حامد هلال،ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.

٤٣- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د/ مهدي المخزومي، وإبراهيم السَّامرائي، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.

٤٤- الفائق في غريب الحديث والأثر، الزمخشري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد علي البجاوي، ط٢، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٤٥- الفصحى ولهجاتها دراسة تاريخية مقارنة، د/ عبد الفتاح البركاوي، ط١، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٤م.

٤٦- فصول في فقه العَرَبِيَّة، د/ رمضان عبد التواب، دار الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٠.

٤٧- فقه العربية المقارن دراسات في أصوات العربية وصرفها ونحوها على ضوء اللغات السامية، د/ رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٩م.

٤٨- فقه اللُّغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة: د/ رمضان عبد التَّواب، جامعة الرياض، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٤٩- في الأصوات اللُّغويَّة دراسة في أصوات المدّ العربيّة، د/ غالب فاضل المطلبي، الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات، ١٩٨٤م.

٥٠- في تاريخ العربية أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، د/ نهاد الموسى، الجامعة الأردنية، المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، ١٩٧٦م.

٥١- في اللَّهَجات العَرَبِيَّة، د/ إبراهيم أنيس، ط ٤، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣م.

٥٢- القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث، د/ عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٥٣- الكامل، المبرد(ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: د/ محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٥٤- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٧٧هـ.

٥٥- الكشاف، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزَّمخشري (٥٣٨ هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٥٦- الكشف عن وجوه القراءات السَّبع وعللها وحججها، أبو محمَّد مكِّي بن أبي طالب القيسيّ (ت ٤٣٧ هـ)، تحقيق: د/ محيي الدِّين رمضان، مطبوعات مجمع اللّغة العَرَبِيَّة، دمشق، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

٥٧- كلام العرب من قضايا اللّغة العربية، د/حسن ظاظا، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٦م.

٥٨- اللُّباب في علوم الكتاب، تأليف أبي حفص عمر بن علي بن عادل الدِّمشقي الحنبلي (ت بعد ٨٨٠ هـ)، تحقيق وتعليق: الشَّيخ عادل أحمد، والشَّيخ علي محمَّد عوض ود/ محمَّد سعد رمضان ود/محمَّد المتولي الدسوقي حرب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٥٩- لسان العرب، الإمام العلامة ابن منظور (٦٣٠ـ ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٦، ١٤١٧هـ.

٦٠- لغة تميم دراسة تاريخيَّة وصفيَّة، د/ ضاحي عبد الباقي، مجمع اللّغة العَرَبِيَّة، لجنة اللَّهَجات، القاهرة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٦١- لغة طيئ وأثرها في العربية دراسة تاريخية وصفية تفسيرية، د/ عبد الفتاح محمد، دار العصماء للطباعة، دمشق، ٢٠٠٩م.

٦٢- لهجات العرب و امتداها إلى العصر الحاضر، د/ عيد محمد الطيب، ط١، ١٩٩٤م.

٦٣- اللَّهَجات العَرَبِيَّة في التُّراث، د/ أحمد علم الدين الجندي، الدار العَرَبِيَّة للكتاب، ليبيا، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٦٤- اللَّهَجات العَرَبِيَّة في معاني القرآن للفراء دراسة نحوية وصرفية ولغوية د. صبحي عبد الحميد محمد ط١، دار الطباعة المحمدية القاهرة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٦٥- اللَّهَجات العَرَبِيَّة نشأة وتطورا، د/ عبد الغفار حامد هلال، ط٢، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٦٦- اللَّهَجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية، صالحة راشد آل غنيم، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التُّراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٦٧- لهجة أزد السراة في عصر الاحتجاج اللُّغوي، جمعان بن عبد الكريم الغامدي، ط١، نادي جازان الأدبي، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥م.

٦٨- لهجة بني كلاب، د. موسى العبيدان، دار البلاد للطِّباعة والنَّشر، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٦٩- لهجة ربيعة دراسة لغويَّة في ضوء علم اللّغة الحديث، د/ عبد الهادي أحمد السَّلمون، ط١، ١٩٩٧م.

٧٠- المحتسب في وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنّي، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود/ عبد الحليم النجار، ود / عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦ م.

٧١- المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: المجلس العلمي، فاس، المغرب، ١٣٩٥ هـ.

٧٢- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٧٣- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو، د/ مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، ١٣٧٧ هـ/ ١٩٥٨م.

٧٤- المزهر في علم اللّغة وأنواعها، عبد الرّحمن جلال الدّين السّيوطي، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦ م.

٧٥- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد اللهَّ بن عقيل (ت٧٦٩ هـ)،تحقيق: د/ محمد كامل بركات، جامعة أمِّ القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التُّراث الإسلامي ،مكة المكرمة، ط١،الجزء الأول ،مطبعة دار الفكر بدمشق، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م، الجزء الثاني مطبعة دار الفكر بدمشق،١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م، الجزء الثالث، دار المدني للطباعة والنشر، جدة، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.

٧٦- معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، دراسة وتحقيق: د/ عبد الأمير محمد أمين الورد، ط١، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٧٧- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء، الجزء الأوَّل، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النّجار، الجزء الثَّاني، تحقيق ومراجعة: محمَّد علي النَّجَّار، الجزء الثَّالث، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة: الأستاذ علي النَّجدي ناصف، دار السرور، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

٧٨- معاني القرآن وإعرابه، للزَّجَّاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٧٩- مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: د/ مازن المبارك، وزميله راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط١، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢م.

٨٠- المفصَّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزَّمخشري (ت ٥٣٨هـ) تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٨١- من أسرار اللّغة، د/ إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٦، ١٩٧٨ م.

٨٢- المنصف، لابن جنّي (وهو شرح كتاب التَّصريف لأبي عثمان المازني)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤ م.

٨٣- منهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩م.

٨٤- النَّشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، من دون طبعة، من دون تاريخ.

٨٥- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدِّين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري بن الأثير، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزَّاوي، دار إحياء الكتب العربيَّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

٨٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدّين السّيوطي (ت ٩١١هـ)، الجزء الأول، تحقيق: عبد السّلام هارون، وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م، الجزء الثاني، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م، وبقية الأجزاء (٣- ٧)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٧هـ -١٤٠٠هـ.

ب/ الرسائل الجامعية والمجلات والدوريات المحكمة:

١- الأزد ومكانتهم في العربية، د/أحمد سعيد قشاش، مجلة الجامعة الإسلامية، ع١١٦، ١٤٢١ هـ.

٢- خصائص لغة تميم، أصوتا وبنية ودلالة، رسالة ماجستير مقدمة من: محمد بن أحمد بن سعيد العمري، كلية الشريعة، مكة المكرمة، ١٣٩٦ هـ.

٣- الضمائر في اللّغة العربية نظرة تحليلية على الضمائر العربية، د/ محمد سالم الجرح، مجلّة مجمع اللّغة العربية، القاهرة، ج٢٢، ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧م.

٤- عيوب اللسان واللهجات المذمومة، د/ رشيد عبد الرحمن العبيدي، مجلّة المجمع العلمي العراقي، ج٣، المجلد ٣٦، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٥م.

٥- لغات طيئ، محمد يعقوب تركستاني، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللّغة العربية، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م.

٦- لغات قيس، محمد أحمد سعيد العمري، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللّغة العربية، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م.